

**مقررات لجنة بازل II ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية
والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية**

إعداد:

ونام نور الدين الخضيرات

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، 2013

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص
العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

د. ديماء وليد حنا الريضي مشرفاً ورئيساً

أ. د. رياض عبدالله محمد المؤمني عضواً

د. ديمة أحمد دراكمة عضواً

م 27/10/2015

الملخص باللغة العربية

الخضيرات، وئام نور الدين. مقررات لجنة بازل II ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2015. (المشرف: د. ديماء وليد حنا الريضي).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقررات اتفاقية بازل II الصادرة عن لجنة بازل

للرقابة المصرفية، ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية. تمت هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية الأردنية والتي بلغ عددها 11 بنكاً،

وتم جمع البيانات من عدد من المصادر التي شملت البيانات المالية الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية، والتقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة بين عام (2008 -

2014) حيث قامت الدراسة باستخدام المنهج المعياري؛ لاحتساب متطلبات رأس المال لتغطية

المخاطر الائتمانية للبنوك عينة الدراسة، ومنهج المؤشر الأساسي لاحتساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية للبنوك عينة الدراسة بالاستناد إلى الدعامة الأولى من اتفاقية بازل II

الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتم استخدام الأسلوب الوصفي في دراسة وتحليل البيانات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن البنوك التجارية الأردنية تتلزم بمقررات اتفاقية بازل II الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وتعليمات البنك

المركزي الأردني حول تطبيق اتفاقية بازل II بكافة دعاماتها (معايير كفاية رأس المال، المراجعة الرقابية، وانضباط السوق "الإفصاح")، وظهر ذلك جلياً في تقاريرها المالية السنوية، ولوحظ احتفاظ البنوك بنسبة كفاية لرأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب من لجنة بازل والبنك

المركزي الأردني، وهذا دلالة على احتفاظ البنك برأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها ويدل هذا أيضاً على متنانة واستقرار الجهاز المصرفي الأردني.

الكلمات المفتاحية: مقررات بازل //، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، البنوك التجارية الأردنية.